

أمننة الهجرة الأفريقية في سياسات دول حوض المتوسط: دراسة في الدوافع والإنعكاسات Securitization of African Migration in the Policies of Mediterranean Countries: A Study of Motives and Implications

محمد سنوسي(*)

جامعة الجزائر 3، الجزائر

mohammed.senouci2000@gmail.com

سامية صالح

جامعة الجزائر 3، الجزائر

salhisamiabouab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024-10-20 تاريخ القبول للنشر: 2025-01-02

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة دوافع تنامي الهجرة غير الشرعية في أفريقيا، و تحديد الإنعكاسات السياسية و الأمنية على دول حوض المتوسط باعتبارها الدول المتضررة من هذه الظاهرة، حيث تعتبر دول شمال أفريقيا دول مستقبلية للمهاجرين و تعاني كذلك من التدفق المستمر لهم من منطقة الساحل الأفريقي، و تعتبر أيضا دول مرسلّة للمهاجرين نحو أوروبا، هذا ما جعلها منطقة عبور للهجرة الأفريقية ولشبكات تهريب البشر التي أضحت فواعل نشطة في المنطقة في ظل الوضع الأمني المتأزم، مما دفع دول شمال حوض المتوسط إلى أمننة الهجرة و العمل على إدارته.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الأفريقية، التهديد الأمني، الدولة الفاشلة، الأمننة، حوض المتوسط.

Abstract:

This article aims to study the motives behind the growth of illegal immigration in Africa, and to identify the political and security implications for the Mediterranean countries as the countries affected by this phenomenon, as North African countries are considered countries receiving immigrants and also suffer from the continuous flow of them from the

African Sahel region, and are also considered countries sending immigrants to Europe, which made them a transit area for African immigration and human trafficking networks that have become active actors in the region in light of the deteriorating security situation, which prompted the countries of the northern Mediterranean basin to securitize immigration and work to manage it.

Keywords: African immigration, security threat, failed state, securitization, Mediterranean basin.

مقدمة:

عرف حقل العلاقات الدولية ثورة معرفية كبرى عقب فترة إنتهاء الحرب الباردة كان أهمها بروز أجندات بحثية جديدة في مجال الدراسات الأمنية النقدية، التي كانت نتيجة إنهاء مدرسة كوبنهاغن هيمنة التصور الواقعي التقليدي كنموذج معرفي مهيم على النقاش النظري، هذه الثورة المعرفية جاءت نظير التحولات السياسية الكبرى التي عرفها العالم آنذاك، مما إستدعى بروز مفاهيم جديدة للأمن وللتهديد الأمني في ظل ظهور فواعل دون الدولانية أضحت تهدد الدولة الوطنية وتهدد سيادة الدول كمقوم رئيسي لقيامها.

أدت الحروب الأهلية و بروز الحركات الانفصالية في دويلات الإتحاد السوفياتي سابقا و دول أفريقية عديدة، لظهور نزاعات داخلية ما بين جماعات و تشكيلات إجتماعية تحت دولية بتعدد خلفياتها الدينية، العرقية أو الإيديولوجية، و عرفت أيضا فترة نهاية الحرب الباردة تنامي دور المنظمات الإرهابية التي بدأت بتبني تصورات راديكالية هدفها بثّ الرعب و عدم الإستقرار في المجتمعات الأفريقية والأوروبية، هذا في ظل الطبيعة النزاعية و اللإستقرار السياسي الذي جعل من بعض الدول الأفريقية تتحوّل لبؤر توتر على مرّ ثلاث عقود، شهدت فيه تصاعد وتيرة نشاط الجريمة المنظمة وتوسّعها وتنويع نشاطاتها، وفتح المجال أمام جماعات تهريب البشر التي جعلت من الهجرة الأفريقية تهديدا أمنيا لاتماثلي يهدد دول حوض المتوسط.

المشكلة البحثية:

في ظل تنامي ظاهرة الهجرة الأفريقية و مساهمة الوضع السياسي و الأمني في دول الساحل و بعض دول شمال أفريقية التي هي بالأساس دول مرسلّة و مستقبلّة، و كذا منطقة عبور لقوافل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، جعل من الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أمام تهديد أمني مستمر و إستدعى ضبط ملف الهجرة الأفريقية و أمننة سياساتها إتجاهها، و من هذه المتغيّرات المطروحة ستكون الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى أصبحت الهجرة الأفريقية تعتبر كتهديد أمني لدول حوض المتوسط؟
وترتبط هذه الإشكالية بعدد من التساؤلات الفرعية التالية التي سوف نبني عليها تحليلنا
في الدراسة:

- ماهي التصورات النظرية المساهمة في توسّع مفهوم التهديدات الامنية في المتوسط؟
- فيما تكمن الأبعاد الأمنية لظاهرة الهجرة الأفريقية في منطقة حوض المتوسط؟
- ماهي الدوافع المسببة للهجرة الأفريقية؟ وما هي آثارها على الامن في المتوسط؟
للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية المندرجة تحتها سوف نحاول من
خلال دراستنا إختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن التصورات النظرية لمدرسة كوبنهاغن ساهمت في توسيع مفهوم الأمن ممّا
أدى إلى تحوّل الهجرة الأفريقية من سلوك إنساني طبيعي إلى تهديد أمني في سياسات دول حوض
المتوسط.

الفرضية الثانية: إرتفاع أعداد المهاجرين الأفارقة من مناطق النزاعات المسلّحة و بؤر التوتر
السياسي و من بيئة حاضنة للنشاطات الإرهابية كان له إنعكاسات أمنية على سياسات دول
المتوسط.

الفرضية الثالثة: الاستراتيجيات و الآليات المشتركة لدول حوض المتوسط كانت نتيجة أمننة
ظاهرة الهجرة الأفريقية و إعتبارها تهديدا لاتماثلها على أمنها .

تقسمات الدراسة: تنقسم دراستنا منهجيا إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي و
النظري، حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى قراءة مفاهيمية للأمننة و الهجرة الإفريقية، أما
المطلب الثاني تطرقنا للدوافع و المسببات المتحكممة في ظاهرة الهجرة الأفريقية. أما المبحث الثاني
فقد تناولنا فيه الأهمية الجيوسياسية و الإقتصادية لمنطقة حوض المتوسط، و تم التركيز في
المطلب الأول على الأهمية الإقتصادية و التباين بين الضفتين، أما المطلب الثاني فقد كان
حصيلة آثار الهجرة الإفريقية على منطقة المتوسط و آليات إدارتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.

إرتبطت النقاشات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية بالأحداث السياسية العالمية
التي ساهمت في بلورة تصوّرات نظرية تعمل على تفسير التفاعلات السياسية و الإقتصادية
الدولية، و كانت الدراسات الأمنية لفترة طويلة تهتم بالمبحث في التهديد العسكري النزاعات
المسلّحة و الحروب كمتغيّرات أساسية لأجندتها البحثية، حيث هيمن التصوّر الواقعي على
نظريات العلاقات الدولية، و تمّ إعتبار الدولة مرجعية لتحليل هذا الحقل المعرفي و فهم

مستويات الصراع في العالم، لكن بعد نهاية الحرب الباردة و بروز ظواهر سياسية وأمنية جديدة كان من المهم أن ترافقها أجندة بحثية نقدية لفهم الأبعاد والمستويات المرتبطة بهذه الظواهر خاصة و أنها تحوّلت في ظرف وجيز إلى تهديدات أمنية تهدد مفهوم الدولة الوطنية. الهجرة غير الشرعية، أو غير النظامية هي الأخرى ظاهرة إجتماعية لطالما كانت ترجمة لسبوك إجتماعي طبيعي و هو التنقل لهدف معيّن من مكان لآخر، لكنها بالنسبة للتصورات النظرية الجديدة تعتبر تهديدا لا تماثلها أمانيا تعمل الوحدات السياسية و الفواعل الدولية على إدارته. و سوف نتطرق في هذا القسم من دراستنا لمفاهيم على غرار الأمن، الأمانة، الهجرة كظاهرة إجتماعية و سياقها المفاهيمي كظاهرة لاتماثلية في التصوّرات الأمنية النقدية.

المطلب الأول: الأمانة، الهجرة الأفريقية: قراءة مفاهيمية.

اعتبرت الدراسات الأمنية حقلا أساسيا للبحث في العلاقات الدولية، و مع ذلك كان هذا الحقل تحت مسعى الدراسات الإستراتيجية في عهد المدرسة الواقعية طيلة فترة الحرب الباردة و هذا لما اقتضته السياسة العالمية من مفاهيم توازن القوى، و السباق نحو التسلّح، (غريفيثس، أو كالاها، 2008، ص 78). بالموازاة كان هنالك إتفاق علمي على أن مفهوم مصطلح الأمن و المتغيّرات المرتبطة به هي تركيبة معقّدة و أحد ألغاز التخصص، فقد ذهب "تيري بالزاك Thierry Balzacq" بوصفه للجهود العلمية في هذا الصدد أن عملية تعريف الأمن لا تتمّ دون مخاطر، و ليس بسبب تواجدته ضمن شتى المجالات الحياتية، و كذا تداخل الأبعاد الاديولوجية في تحديد سياقه المفاهيمي، كذلك تم تأكيد هذا الطرح المؤيد لتعقيد و تركيب مصطلح الأمن من طرف "هيلغا هافتندورن Helga Haftendorn" "عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن، و كيفية تصوّره، و ماهي القضايا البحثية المتعلقة به". (قوجيلي، 2014، ص 15).

إستمر النقاش النظري الذي قاده عدد من المنظرين في حقل العلاقات الدولية، و ظلّ التأكيد على ضبابية مفهوم الأمن و مجالاته البحثية، خاصة في صعود التوجه النقدي المعارض للمفهوم الواقعي للأمن ذو الأبعاد الاستراتيجية و العسكرية المجرّدة، و قد ذهب "جيمس دير ديريان James Der Derian" في وصفه بأنه "ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من الأمن". (قوجيلي، 2014، ص 15).

الفرع الأول: مفهوم الأمن و الأمانة حسب مدرسة كوبنهاغن.

إرتبط توسّع مفهوم الأمن مع بدايات مدرسة كوبنهاغن التي أضحت في نهاية ثمانينيات و بداية تسعينيات القرن الماضي رائدة في دراسة الشؤون الأمنية خاصة مع وجود باحثين مثل باري

بوزان، أولي وايفرو غيرهم من رواد المدرسة، هذا وقد ساهم بوزان كونه مدير مشروع بحثي " السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، في فتح مجال البحث في الأمن و مفاهيمه و الحدود المرتبطة به، في إطار دراسة نقدية هدفها بلوغ سياقات جديدة له، و كان إنضمام أولي وايفر لمشاريع بوزان ماهي إلا إنطلاقة لتصور نظري جديد في مجال الدراسات الأمنية النقدية، كان نتاجه مقاربتين نظريتين لإعادة السياق المفاهيمي و النظري للأمن و حدود دراسته و الظواهر المتعلقة به، كانت المقاربة الأولى هي "الأمن المجتمعي"، أما الثانية فهي فكرة أولي وايفر المطوّرة حول الفعل التواصلي للأمن و التي جاءت تحت غطاء "نظرية الأمنة". (قوجيلي، 2012، ص 25).

1. مفهوم الأمن المجتمعي:

يرى بوزان في تعريفه للأمن أنه "السعي للتحرر من التهديد"، و عرفه أيضا كونه "عدم تعرض القيم الأساسية لأي مجمع للتهديد"، و هنا ربط بوزان الأمن كهدف يسعى له الجميع لأجل التحرر من التهديدات المحتملة، حيث يعكس التعريف عدم ربطه بالدولة و مركزيتها في التحليل الأمني التقليدي، كذلك لم يكون هنالك تحديد لنوع التهديد أو إدراجه في خانة التهديد العسكري. بل تم ربطه بفكرة التكامل الوظيفي و قدرة الدول و المجتمعات على حماية هوياتها من أي تهديد محتمل. (زروقي، 2021، ص 315). و في هذا السياق ركز بوزان على خمس قطاعات محورية للأمن.

أولها القطاع العسكري هو الأمن بمفهومه التقليدي المجرد و هذا ما أشيد بالأجندة البحثية النقدية لمدرسة كوبنهاغن و روادها أنهم لم يقصو المفاهيم التقليدية، بل تم توسيع حدودها لتشمل تهديدات معاصرة، و يشير الأمن في قطاعه العسكري كل التهديدات العسكرية التي تهدد الدولة و تمسّ بسيادتها و مؤسساتها الرسمية و الدستورية، و أن سلامة الدولة و مكوناتها مرتبط بتطوير مستمر لقدراتها العسكرية. (بوستي، حدادة، 2023).

أما القطاع المجتمعي فهو أهم قطاع حيثذهب بوزان في تعريفه له على انه "إستمرار في ظل شروط مقبولة للتطور أنماط تقليدية للغة و الثقافة و كذا الهوية و الممارسات الوطنية و الدينية لمجتمع من المجتمعات" و يعرفه أيضا أولي وايفر على أنه "قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية " و هنا جدير بالذكر أن نربط أطروحة الأمن لدى مدرسة كوبنهاغن و إسهاماتها العلمية و البحثية بهذا التعريف و هذا القطاع الأساسي الذي يعتبره بوزان أنه هو جوهر الامن و أنه هو المرجعية الأساسية التي نقلت وحدة تحليل في الدراسات الأمنية من مركزية الدولة إلى تعدد وحدات التحليل، الأفراد، المجتمعات، القيم و الهوية غيرها من محددات التحليل المرتبطة بالمجتمع و النظام الاجتماعي للدولة. (حمزة، 2011، ص 30).

القطاع السياسي هو يتعلّق هذا القطاع بنجاعة التفاعلات السياسية الداخلية و مدى تحقيق الأمن السياسي خاصة فيما يخص شرعية و مشروعية النظام السياسي و تعاطيه مع الفواعل تحت الدولية غير الرسمية من أحزاب سياسية و مجتمع مدني، نقابات، جماعات الضّغط و تفاعلها الناجع في رسم و صناعة السياسات العامة للدولة دون وجود خلل في الإستقرار السياسي الذي من شأنه تهديد الوضع القائم، و يكون هذا التنافس بين القوى الداخلية ينصبّ في صالح المجتمع و يحافظ على هويته و سيادته.(الزبيدي، سلام، 2022)

أما القطاع الرابع بالنسبة لاطروحة بوزان هو القطاع الاقتصادي و يربطه بالتهديدات الاقتصادية التي يرى أنها تركيبة من المخاطر المتصلة ببعضها البعض، حيث أن الأمن الاقتصادي ليس مرتبطا دائما بطبيعة إقتصاد الدولة، حيث أن التفاعل السائد بين الجهات النشطة في اقتصاد السوق تعدّ إحدى المخاطر، حتى النظام المصرفي لدولة ما هو جزء من المخاطر ذاتها و لهذا فإنّ الأمن الاقتصادي مرتبط بتعزيز أمن القطاعات الأخرى و المستويات الأخرى للأمن.(Stone,2009,p 5).

يتمثّل القطاع الأخير في الأمن البيئي الذي يمثّل في كل ما يتعلّق بالصراعات الناجمة عن البيئة المسببة مستقبلا للتدهور البيئي و التغيّرات المناخية في المجالات التالية: الافراط في استخدام المنتجات و المواد المتجددة، التلوّث و التلوّث العابر للحدود، كذلك التسرّبات الغازية و الاشعاعية الناجمة عن التجارب العسكرية و النووية، إضافة إلى التطور التكنولوجي و الصناعي الذي له صلة مباشرة بالتغيرات الجيولوجية و البيولوجية للطبيعة.(Demir, 2022, p122).

2. الأمنة: المدلول والسياقات.

"الأمنة و نزع الأمنة" عنوان مقال لوايفر سنة 1995 كان كافي لبروز تصوّر نظري جديد في الدراسات الأمنية المعاصرة، كان جوهر النظرية هي إضفاء الطابع الأمني على الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و كيفية تحويلها من ضواهر عابرة إلى تهديدات أمنية جدية تنتفض الدول لإدارتها أو تقويمها، و تعتبر الأمنة إعادة صياغة قضية ما ضمن أجندة أمنية من طرف صانعي القرار و السياسات العامة، وكذا إضفاء الشرعية عن المخرجات السياسية المتخذة، و التي يتم تشكيلها في خطاب يعطي شرعية المخرجات غير عادية أو في سياق إستعجالي. وهذا ما يجعلها تدخل في خانة كلّ خطاب أو سلوك سياسي يأتي لاضفاء الشرعية لتنفيذ تدابير سياسية و أمنية في قضايا و ملفات تحولت من إطارها الروتيني إلى تهديدات أمنية تقتضي مخرجات إستثنائية.(Hisarlioğlu,2019).

توفر لنا نظرية الأمننة مساحة لفهم كيفية و سبب تحوّل مشكلة عامة معيّنة إلى تهديد أمّني، و لفهم النظرية أكثر علينا إدراك نوع القضايا قيد الدراسة حيث أن أي قضية ليست في خضم نقاش عام، و لا تكون مادّة متناقلة لدى الرأي العام فهي قضية خارج نطاق تدخّل الدولة كطرف فيها، لكن سرعان ما يتم تسييسها بمرافقة خطابات و نقاشات عامّة فتصبح جوهر السياسات العامّة، و تخصص لها موارد للتعامل معها على أنها قضية أمّنية ترتبط ارتباطا مباشرا بالبناء الاجتماعي للدولة و يذهب وايفر في شرحه للأمننة على أنها " تقديم المشاكل على أنها تهديدات أمّنية وجودية تضفي الشرعية على الاجراءات ،خارج حدود الاجراءات السياسية العادية، و التي تتطلب تدابير عاجلة و إستثنائية"، كما عرّفها بوث على أنها "اللحظة التي يتم وضع مشكلة ما على الأجندة الأمّنية للدولة، يصبح من الضروري إعطاء أولوية لهذه المشكلة". (Miş, N D, P 348). و لنجاح عملية الأمننة فهي قائمة على أسس عملية و تطبيقية.

حيث تعتبر الكيانات المرجعية الموضوع أو القضية التي سوف يتم نقلها إلى مستوى التهديد الوجودي، و بالتالي فإن القضية قيد الأمننة هي الكيان المرجعي و وحدة التحليل المعنية، الهجرة غير الشرعية كمثال عن ظاهرة إجتماعية و سلوك انساني طبيعي بالأساس إلى ان المجتمع الدولي المعاصر و كذا التشريعات المنظمة لانتقال الأفراد خارج حدود دولهم تجعل من قضية الهجرة غير النظامية و الخارج عن نطاق القوانين المنظمة لها هي تهديد أمّني لاثمالي، و هذا يرجع لتعقيد هذه الظاهرة و ارتباطها مع تهديدات أخرى على غرار الجماعات الارهابية، شبكات تهريب البشر و الاتجار بالاعضاء البشرية، و غيرها من أنواع الجريمة المنظمة. (بومدين، 2022، ص 94).

كذلك الفواعل الأمّنية تعتبر عنصرا أساسيا لقيام الأمننة إذ هي الفواعل التي تدير عملية أمننة القضية المراد اتخاذ تدابير أمّنية بشأنها، و تكون الفواعل الأمّنية ذات طابع مؤسسي رسمي أو غير رسمي من دول، حكومات و منظمات دولية و كل فاعل يتمتع بالمصداقية الكافية لتوجيه الجمهور و إقناعه بالتهديد الوجودي. (بلعربي، 2019، ص 874)

أمّا الفعل الخطابي يعتبر مرحلة الإعلان عن القضية المعنية ككيان مرجعي على أنها في موقف التهديد الأمّني، و بالتالي فان القضية تدخل بدورها جدول الأعمال الأمّني و تصبح ذات أولوية مطلقة، و يتم تطوير خطاب مفاده أن القضية تأخذ شكل التهديد الوجودي الذي يمس بمكونات و هوية المجتمع و بالنظام و البناء الاجتماعي للدولة، و على أساسه يبرز دور الفواعل الأمّنية للتعامل مع القضية ضمن برامج استعجالية و استثنائية و تخصص لها الموارد العمومية، فالخطاب فهو أساس إقناع الجمهور بتقبّل كل الاجراءات المرصودة و نيل تفويض جماهيري للقيام بها. (Özatağan, Kurt, Özen, Tanık, 2020, p05)

و أخيرا الجمهور و هو عنصر محوري رغم أن نظرية الأمانة لوايفر لم تركز بالشكل الكبير على موضوع الجمهور المتلقي إلى أنه من الضروري اعتباره كأحد أسس النظرية، حيث أن ردت فعل المجتمع هي الفيصل الرئيسي في نجاح أو فشل الفعل الأمني أو عملية أمانة قضية ما، لأن قبول الجمهور لكون القضية المرجعية تهديدا أمنيا و يشكّل إصطفاه خلف قرارات و تدابير الفواعل الأمنية المبادرة بالعملية هو ما يجعلها فعلا قضية قابلة للأمانة دون غيرها من القضايا المشابهة. و هذا ما يجعلنا أما فكرة القضايا التي تعتبر ذات أبعاد أمنية في أوروبا و حوض المتوسط مثلا كالهجرة هي ليست قضية أمنية في كندا و في دول أخرى، التباين في أمانة الظواهر و القضايا هو مبني بالأساس على مدى تقبل المجتمع لها. (Aktaş, 2011, p 16)

الفرع الثاني: ماهية الهجرة الأفريقية.

كغيرها من الظواهر الاجتماعية لم يكن هنالك اتفاق حول تعريف الهجرة و هذا لكونها ظاهرة متدخلة لها أبعاد و انعكاسات سياسية، إجتماعية، إقتصادية و قانونية لكنها عرفت على أنها "لغة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى"، كما ذهب فارليز لويس في تعريفه للمهاجر على أنه "كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقادة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجة يراها ضرورية". (بن عبد الرحمان، شينون، 2019، ص 584). كما عرفته الأمم المتحدة على أنه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية". (موقع الأمم المتحدة، 2024).

على الرغم من إختلاف التعاريف حول الهجرة و المهاجر إلا أن هنالك إجماع على أنها ظاهرة متغيراتها الأساسية هي الانتقال من حيّز جغرافي إلى آخر، بغض النظر عن الأسباب الدافعة و العوامل المسببة لهذا الانتقال سواء كانت سياسية، أمنية، سوسيثقافية أو إقتصادية، شريطة أن تكون الإقامة طويلة المدى و تتيح للأفراد ممارسة نشاطاتهم الإنسانية. و من هذا المنطلق نجد أن مفهوم الهجرة إرتبط بالعوامل الدافعة لها.

1. قراءة في المفاهيم المرتبطة بالهجرة الأفريقية.

أضحت الهجرة من الموضوعات الأساسية في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة لما لها من انعكاسات و آثار أمنية جعلتها مرتبطة بالتهديدات اللاتماثلية و المخاطر الجديدة على الدول و المجتمعات الإنسانية، هذا و تندرج عدّه مفاهيم جزئية في مفهوم الهجرة، خاصة في ظل التغيرات القانونية و النظامية الطارئة على أشكال التنقل بين الوحدات السياسية و التشريعات و الأعراف

المنظمة لها، وهذا ما جعلها تقسّم في أدبيات الدراسات القانونية إلى هجرة نظامية، و هجرة غير نظامية أو غير شرعية، وهذا وفقا لاحترام النصوص و القواعد المنظمة لعملية تنقل الأفراد و الجماعات من دولة إلى دولة أخرى.

كما أنه يوجد مفاهيم مشابهة تتعلّق بسلوك الهجرة، أولها اللجوء هو مصطلح لظالم يشاع إعلاميا أنه مفهوم مرادف للهجرة غير أنه هو نوع من أنواع التنقّل من دولة إلى أخرى وهو موصول بطلب اللجوء لهذا الإنتقال نتيجة لأحداث سياسية، إجتماعية أو إقتصادية. (Tamer, 2020, p2809).

وتشير بعض التعريفات الأخرى أن اللجوء هو من يفّر من بلده طوعا ولكن بسبب ظروف قاهرة، مما يجعل سلوك اللجوء مرتبط بالضرر والعوامل القاهرة التي تؤثر على الأمن المجتمعي و الإنساني للأفراد مما يجعلهم أما خيار الهجرة الطوعية للبحث عن بيئة آمنة، وقد تم تعريف اللجوء حسب نص إتفاقية 1951 على أنه "شخص لديه خوف، له ما يبرر لما يتعرض له من إضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معيّنة أو رأي سياسي، و بالتالي فهو غير معترف به. (Tamer, 2020, p2810).

أما الهجرة غير الشرعية هي المفهوم المحوري الذي يدخل حيّز القضايا ذات الصبغة الأمنية، وهذا لكون الهجرة غير النظامية هي كل سلوك إنتقال أو الخروج من دولة إلى أخرى و لفترة إقامة طويلة أو دائمة دون مراعات الإجراءات و التدابير القانونية و التنظيمات الخاصة بالتأشيرات و مدّة الإقامة أو شروطها، مما يجعلنا أمام ظاهرة و إجتماعية تحولت إلى قضية ذات أبعاد قانونية، سياسية و أمنية، و يعرفها البعض على أنها "عملية الدخول غير المصرح به للأفراد إلى بلد غير بلدهم عن طريق تجاوز الإجراءات الرسمية للهجرة و التنظيمات المعمول بها. و يكون الدافع وراء ذلك عوامل مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والصراعات والكوارث البيئية، تجبر الأفراد البحث عن ملجأ أو فرص أفضل في البلدان الأكثر تقدما. (Akbulak, 2024). و تذهب الدراسة إلى إعتداد تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها "تنقّل الأفراد و الجماعات من دولهم الأصلية باتجاه دول أخرى، دون إحترام الطابع الرسمي للإجراءات و النصوص المنظمة لحركة التنقل الرسمية المعتمدة ما بين الوحدات السياسية و وفقا للتشريعات الداخلية لكل دولة".

أما فيما يخص مصطلح الهجرة الأفريقية و الذي يعتبر أحد متغيّرات دراستنا هو مصطلح مركّب يشير إلى المنطقة الجغرافية التي تعتبر مصدر تدفق المهاجرين (شرعيين و غير الشرعيين)، حيث إرتبط مفهوم الهجرة الأفريقية لعقود من الزمن بالمهاجرين القاديين من أفريقيا جنوب

الصحراء، و تم تداوله بشكل كبير في تسعينيات القرن الماضي و بداية القرن العشرين في ظل النزاعات المسلحة التي طفت على الساحة الأفريقية و سلسلة التطهير العرقي بروندا و كندا مع تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى شمال أفريقيا و أوروبا بعد تنامي نشاط الجماعات الارهابية بدول الساحل و الصومال و مالي التي شكلا تهديدا إقليميا على مجتمعات المنطقة.

وقد أكد الباحثون في الدراسات الأمنية أنه لفهم سياق الهجرة غير الشرعية كونها تهديدا لاتماثلها، علينا البحث في الوسائل و الطرق المسهّلة لهذه العملية و التي تندرج ضمن الإتجار بالبشر و تسهيل تنقلاتهم خارج حدود القنوات الرسمية، و تعتبر شبكات الإتجار بالبشر و تهريبهم قائمة على خلق ثغرات في حدود الدول المرسل و الوسيطة و صلا إلى الدول المستقبلية عن طريق إستعمال أدوات و تقنيات حديثة في التواصل و التنسيق الداخلي الخارجي، مما يجعل الدول في مأزق و معضلة حماية حدودها و بالتالي سيادتها، و تعتبر هذه الشبكات وجها آخر لنشاط الجريمة المنظمة في مناطق تمتاز بالأزمات السياسية و الأوضاع الاقتصادية الهشة. (Şen, Yalçın, 2007, p. 127).

2. النظريات المفسرة للهجرة.

ساهمت العديد من المدارس فكرية في تفسير ظاهرة الهجرة، و إعتمدت تصوراتها النظرية بناء على دوافع الهجرة و العوامل المسببة لها، فلدينا التصور الإجتماعي، التصور الإقتصادي بمقارباتهما المختلفة، إضافة للتصور الأمني السياسي.

جمعت المدرسة الاجتماعية عدة نماذج مفسرة للهجرة على غرار نموذج الفقر الذي يركز على متغير الثراء و الدخل النسبي بين الدولة الأصلية و الدولة المستقبلية، و يعطي تفسير بكون الدول الفقيرة هي دائما مصدر المهاجرين غير الشرعيين و هذا لسعيهم لتحسن مداخلهم و خروجهم من دائرة الفقر المعاشة في بلدانهم. كذلك نموذج الانفجار السكاني أو الديمغرافي و هو ما يتمثل في النمو التصاعدي غير المدروس و غير المهيكل الذي يجعلنا أمام تجمعات سكانية تفوق حجم الموارد الموجه لها و بالتالي تشكّل لنا أزمة في القدرة التوزيعية. نظرية الجذب و الطرد هي الأخرى من أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية و التي تعمل على تحليل عوامل و مسببات جذب الدول المستقبلية و التي هي بالأساس دول متقدمة للمهاجرين، و سبب تحملهم المخاطر و التهديدات المحتملة في رحلة الهجرة، و دراسة عوامل الطرد أي ما يدفع الفرد لترك بلده الأصلي و هي مجموع التراكمات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية. (Yılmaz, Özer, 2022, p. 285) يوجد أيضا نموذج لم الشمل الأسري و الذي يفسر الهجرة غير الشرعية على أنها

ميكانيزم لا منتهي بحيث يكون المهاجرون المقيمون في الدول المتقدمة الأوروبية أو الأمريكية بتقديم طلبات لم شمل عائلاتهم الموجودة بدول المصدر وهذا كحق إنساني. (ليندة، 2017، ص 42).

أما التيار الإقتصادي فقد طرح عدة نماذج مفسرة على غرار نظرية القرار، نظرية السوق المزدوج و النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، حيث أن أغلب النماذج المطروحة تنطلق من مسلّمة الهجرة و إرتباطها بالأجر و خصائص سوق العمل في دول المصدر، حيث أن العمالة منخفضة الدخل في السوق تستجيب للتباين في الأجور من خلال الهجرة إلى البلدان مرتفعة الدخل. وفي النهاية، سوف تقلل زيادة عرض العمالة من معدل الدخل الحقيقي هناك، فالأجور لا تعكس الظروف النادرة و الطلب فقط بل هي تعكس المكانة و الدرجة الاجتماعية المنسوبة للوظائف مصدر الأجر، و لهذا فالأفراد في سعيهم لتحصيل مداخيل عالية مقارنة ببلدانهم، هم كذلك يسعون لرفع مستواهم المعيشي المرتبط بالأجر، و درجتهم الاجتماعية و ما ترتبط به من ميزات. و هذا ما جعل هذه النظرية ترتبط بشكل وثيق مع نظرية صناعة قرار الهجرة و هي النظرية التي تهتم بمصدر فكرة الهجرة و صانع قرارها سواء الفرد أو الأسرة و كونهما مرجعية في تحليل الهجرة إضافة إلى إرتباط هذه النظرية بالمفاضلة بين المخاطر و الأجور. (Massey, 2014, p 20).

ظهرت كذلك التصورات الأمنية و السياسية تفسر الهجرة بظهور إدراك جماعي لحجم التهديدات الناجمة عن عنها و غيرها من التهديدات التي تعني البناء السوسيوثقافي للدولة مع مفهوم الأمن المجتمعي، و هذا ما أطلق عليه بوزان مصطلح "المعضلة الأمنية المجتمعية"، فالهجرة في نظره هي توريد مجموعة من الثقافات، العادات، السلوكيات التي تنتقل بانتقال المهاجرين للدولة المستقبلية و هذه السلوكيات و الصفات الثقافية هي تهديد لهوية المجتمع المستضيف و يثير إشكالية "هم" و "نحن"، ما حوّل المهاجرين إلى تهديد لمجموعة القيم داخل هذه المجتمعات و خطرا على هوياتهم، و هذا ما جعل المجتمعات الأوروبية نموذجالواقع أمننة الهجرة و مشكل الهوية و التي تعتبر أكبر التحديات التي تواجه صناع القرار في الاتحاد الأوروبي. (فايزة، 2018، ص 63).

المطلب الثاني: العوامل المسببة للهجرة الأفريقية.

تعتبر الأسباب المتحركة في تزايد و تنامي ظاهرة الهجرة الأفريقية مركبة و تشترك فيها العديد من العوامل، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الأمنية خاصة في ظل وجود بيئة مساعدة على بلورة هذه الظواهر و جعلها تهديدات أمنية تخترق سيادة الدول، إن الواضع السائد في دول جنوب حوض المتوسط سواء في بعض دول شمال أفريقيا و حتى الساحل جنوب

الصحراء قد ساهم بشكل كبير في الدفع بمئات الآلاف من المهاجرين سنويا لمواجهة خطر المسالك الوعرة وإمكانية الموت في البحر المتوسط أثناء عبورهم.

الفرع الأول: الأسباب سوسيوإقتصادية كمسبب للهجرة الأفريقية.

تشير معظم الدراسات المتعلقة بشؤون الهجرة أن 80% من المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا لهم دوافع إقتصادية بحتة، أهمها البحث عن عائد مالي أعلى ورفاهية في العيش، ونسبة 7.2% هم من اللاجئين خاصة في ظل الأوضاع الإقتصادية الهشة و تفشي الفساد الإداري و المحاباة و إرتفاع نسبة البطالة و إرتفاع نسب الفقر في الدول الأفريقية. فالتباين بين ضفتي المتوسط واضح في مجالات عديدة أولها النمو الديموغرافي، حيث قدرت الدراسات الإستشرافية النمو الديمغرافي في أفريقيا في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2026 بنحو 48.6% فيما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 32.3%، أما فيما يخص الإتحاد الأوروبي فقدّر معدل النمو الديمغرافي لنفس الفترة بنحو 1%، بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 48%، وهذا ما يدفع فئة الشباب ذوي الشهادات للهجرة للضفة الأخرى رغبة في حياة أفضل و مستوى معيشي منتظم. تشير إحصائيات سنة 2022 أنه قد عبر 331 ألف مهاجر أفريقي الحدود الأوروبية عبر قنوات غير نظامية مسجلين ارتفاعاً قدره 66% عن عام 2021. (إبراهيم، 2023، ص 7).

من جهة أخرى تعتبر القارة الأفريقية بيئة نشطة للكوارث الطبيعية من جفاف، فيضانات و الأوبئة، حيث يتوقع البنك الدولي أن يكون هناك 86 مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في قارة إفريقيا بحلول عام 2050، كما أن هنالك نحو 18 مليون عامل موسمي في قطاعات كالزراعة، الصيد البحري و قطاع المعادن مهددون بالبطالة في ظل مؤشرات تشير إلى ان هذه المهن سوف تزول مع مرور الزمن من يجعلهم أمام خيار الهجرة كوسيلة لإيجاد سوق عمل جديد يتسم بالاستمرارية، وتزايد معدلات الهجرة الأفريقية بسبب تعاظم أزمة الفقر في أفريقيا و تصاعد الأزمات السياسية و النزاعات المسلحة و اللإستقرار الأمني خاصة في منطقة الساحل مما جعل كل هذه العوامل مسببة لانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الأفريقي، إلى جانب الظروف الاجتماعية و الامنية و الاقتصادية أثر تزايد الأمراض الوبائية خاصة جائحة كورونا التي كالتها أبعاد عالمية و التي انعكست على الوضع المالي للدول الأفريقية و كان لها الدور الرئيسي في تزايد نسبة الهجرة في سنة 2021 و 2022، و قد إرتبطت هذه العوامل بتزايد معدلات البطالة بشكل مقلق إذ وصلت في بعض البلدان إلى أكثر من 40% في ظل تراجع النمو من 4.1% في 2021 إلى 3.3% في 2022، وذلك بسبب الجائحة وموجات الجفاف الناجمة عن التغير المناخي، إضافة إلى

النزاعات الداخلية و الانقلابات العسكرية التي ساهمت في بلورة وضع أمني خطير ساعد على تنامي نشاطات الارهاب والجريمة المنظمة.(قوي، 2023، ص8).

يؤكد التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على الدوافع المسببة للهجرة الأفريقية، وعلى رأسها التفاوت الإقتصادي والاستقرار السياسي، والمخاطر الصحية وانتشار الأوبئة في غرب أفريقيا وفي مناطق النزاعات كما أن التغيرات المناخية وحالات الجفاف التي تعاني منها القارة منذ مدة طويلة، إضافة إلى الفيضانات الموسمية التي تنتهي بأرقام وفيات كبيرة نظرا لانعدام البنية التحتية ضد هذه المخاطر، كلها عوامل ضمنت زيادات في أعداد المهاجرين في العقدين الآخرين وقالت إيمي بوب المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة: "إن النزاعات والعنف والكوارث الناجمة عن المناخ هي الدوافع الرئيسية للنزوح في أفريقيا وحول العالم، يجب علينا أن نتبنى أساليب استراتيجية مبتكرة واستباقية قادرة على التنبؤ بتحركات الناس من خلال وضع أنظمة للإنذار المبكر وإيجاد حلول دائمة".(وكالة الأمم المتحدة للهجرة، 2024).

ومنذ عام 2010، زاد عدد العمال المهاجرين في أفريقيا بنسبة 53%. يقيم المهاجرون من غرب ووسط وجنوب وشرق أفريقيا في الغالب في الدول الأفريقية المجاورة، مما يسلط الضوء على أهمية هجرة العودة داخل أفريقيا، لا سيما في البلدان التي تشترك في الحدود البرية. العوامل النفسية هي الأخرى ساهمت بشكل كبير في زيادة معدل الهجرة الأفريقية، حيث أن الأفراد المتواجدين في مناطق نائية تمتاز بإنعدام مقومات التعليم والمستوى الثقافي، وكذا شروط الصحة يصابون باحباط شديد وإحساس بالغربة لصعوبة تكيفهم مع محيطهم، إضافة إلى العزلة الاجتماعية ورغبتهم في تحقيق مكاسبهم عن طريق المغامرة وتجربة وسائل غير قانونية لتجسيد رغباتهم في الهجرة وبناء حياتهم الجديدة في أوروبا، كذلك عامل ضعف التنشئة الاجتماعية وعدم وجود رابط أسري يحملهم مسؤولية العائلة جعلهم أمام ضعف شعورهم بالانتماء للمجتمع والنظام الاجتماعي المتواجدين به.(محمود، قنصوه، 2023، ص 680).

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية كمسبب للهجرة الأفريقية.

لم تعرف القارة الأفريقية مفهوم الأمن والسلام في سياقه العام والشامل، حيث أن مرحلة ما بعد الإستعمارية عرفت تحديات جعلت من القارة ساحة للنزاعات والصراعات كان أولها نفق الموروث الاستعماري الذي جعل الدول المستقلة حديثا آنذاك تقع في مستنقع النزاع من أجل حدود رسمها المستعمر، حيث استنزفت الدول الأفريقية قواها في صراعات دامت لعقود عوض التفكير في كفاءات بناء دول وطنية معاصرة، ثم جاء سوق الاتجار السفياي و انتهاء

الحرب الباردة بنسق جديد من النزاعات و الحروب كانت نتاج الصدام الهوياتي و العرقي داخل عدد من الدول الأفريقية.

و على مدى الثلاث عقود الأخيرة، شهد العالم تصاعد مخيف في أعداد المهاجرين الأفارقة، و المثير للإهتمام هو إتباع المهاجرين طرق و مسالط شديدة الخطورة تعدّ خطراً على حياتهم، خاصة أن عمليات الهجرة الأفريقية تكون تحت إشراف شبكات تهريب البشر الناشطة بشكل كبير في مناطق النزاعات المسلّحة و الدول الفاشلة التي تمتاز بغياب الطابع المؤسسي و الأمني و تكون الحدود في يد مليشيات و جماعات مسلّحة فاسدة تخلق فجوات لهؤلاء المهريين لممارسة نشاطهم بكل أريحية، لكن مع ذلك هذا لا يجعل المهاجرين بعيدين عن خطر المتاجرة بهم خاصة النساء و القصر اللاواتي يكتنّ عرضة لتجارة البشر و العنف الجنسي.(الإطار المنقّح لسياسة الهجرة في أفريقيا خطة العمل 2018/2027، ب س ن، ص 4).

و يعتبر السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية الأفريقية هي النزاعات المسلّحة في أفريقيا فبالنظر إلى الخارطة الأمنية للمنطقة نجد تزايد بؤر التوتر في كل من السودان، تشاد، ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا بمستويات متفاوتة، فالنزاع المسلح في السودان ما بين الجيش السوداني و قوى الدعم السريع كلّف المواطنين خسائر بشرية كبيرة كانت سببا في تزايد نسب المهاجرين و اللاجئين داخل أفريقيا، و إلى ضفة المتوسط الشمالية مرورا بليبيا و مصر، دول الساحل الأفريقي هي الأخرى عرفت في العقد الأخيرين ساحة للصراعات الداخلية و النزاعات المسلّحة بين الفرقاء السياسيين و حركات انفصالية و متمردين أدت إلى إنعدام الأمن في المنطقة مما جعل المنطقة عرضة لانتشار الجماعات الإرهابية كتنظيم الدولة في المغرب العربي، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي، جماعة بوكو حرام في نيجيريا و حركة الشباب المجاهدين في الصومال و غيرها من التنظيمات الإرهابية التي وسّعت نشاطاتها لتتعدى حدود دول المنطقة، مما جعل المواطنين في هذه المناطق أمام خيار النزوح الداخلي لمناطق أخرى داخل الدولة أو لدول الجوار، و من ثم العمل على عبور البحر المتوسط لبلوغ أوروبا في رحلة مليئة بالمخاطر التهديدات على أرواحهم خاصة و أن قوافل المهاجرين تصمّ أطفالا و نساء أفرادا عاجزين.(الإطار المنقّح لسياسة الهجرة في أفريقيا خطة العمل 2018/2027، ب س ن، ص 4).

دول شمال أفريقيا هي الأخرى عانت من الهجرة الأفريقية في شقّها المتعلّق باستقبال لاجئين و مهاجرين من هذه المناطق خاصة الجزائر التي تستقبل آلاف المهاجرين سنويا من مناطق النزاع مالي، نيجر، الصحراء الغربية المحتلة و عدد من دول جنوب الصحراء، من الناحية الجغرافية، يسلك المهاجرون الأفارقة جميع المسالك و الطرق المتاحة بغية الوصول إلى دول

شمال أفريقيا للإستقرار أو لمواصلة رحلتهم لأوروبا، حيث حيث أثبتت الدراسات الأمنية أن مسان ر الهجرة الأفريقية يتوزع إلى مراحل أساسية، تكون ما بين الشهر الواحد أو تصل المرحلة لعدة سنوات، فعلى المستوى الأمني تشهد الحدود الجزائرية_المغربية اختراقات يومية من طرف شبكات تهريب المهاجرين على الرغم أنها مغلقة منذ سنة 1994، حيث يستعملون بذلك الطرق التجارية القديمة التي كانت تربط دول الصحراء الكبرى، بمعدل 60 ألفاً و80 ألف مهاجر سنوياً، من "قاو" يف مالي، و"أغاديز" بالنيجر، و"أبيشي" في تشاد، إلى "تمراست" بالجزائر، و"سرت وسبهة" بليبيا.(قوي، 2023، ص ص 8،9).

وقد رافق الحراك الشعبي العربي أو ما يعرف بثورات الربيع العربي موجة غير مسبوقة في تدفق المهاجرين و اللاجئين إلى أوروبا، سواء من دول الشرق الأوسط و على رأسهم سوريا التي عرفت نزوح كبير للاجئين، حيث تشور الإحصائيات أن هنالك ما يقارب 18 مليون مهاجرا و لاجئا سوريا عبر العالم يتمركز 3 ملايين منهم في تركيا و 5 ملايين في أوروبا، كانت طريقتهم الأساسية هي قطع البحر الأبيض المتوسط للوصول للشواطئ الأوروبية، بالإضافة إلى المهاجرين من شمال أفريقيا خاصة من تونس، ليبيا و مصر الدول التي عرفت عدم إستقرار أمني و سياسي عقب الحراك الشعبي الذي شهدته، تزامنت هذه الموجة من الهجرة الافريقية مع صعود الخطاب المتطرف في أوروبا اتجاه اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، خاصة القادمين من الدول الأفريقية و المغاربية، وهذا لما يراه اليمينيون المتطرفون على أنه تهديد أمني و إقتصادي للمجتمع الاوروبي.(المديني، 2022).

المبحث الثاني:الهجرة الأفريقية و إنعكاساتها الأمنية على منطقة المتوسط.

حجم التباين الموجود بين ضفتي المتوسط هو الأصل في رغبة الأفراد في الهجرة و جعلهم يسعون لبلوغ الضفة الشمالية أملين تحقيق أهدافهم من حياة كريمة، قيمة إجتماعية تعكسها أجور معتبرة تتوافق و الجهد المبذول لأداء وظائفين، عكس م يعيشونه في بلدانهم من ضغوطات نفسية و إجتماعية و واقع أليم تشترك فيه النزاعات الداخلية و الحروب الأهلية و النعرات الإثنية و الطائفية التي تهدد حياتهم و حياة أسرهم، و في نفس السياق نرى أن السبب الرئيسي لهذا التباين و ما تعرفه الضفة الجنوبية من تخلف و سوء أوضاع إقتصادية هو نتاج و محصلة فترة الاستعمار الأوروبي لأفريقيا و التي إستمت لأكثر من قرن جعلت من القارة بؤرة نزاع و ساحة للعنف الداخلي.

المطلب الأول: أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن دراسة المسار الكرونولوجي للأحداث التاريخية البارزة في التاريخ السياسي العالمي تجعلنا على يقين أن البحر الأبيض المتوسط منطقة تمتاز بالتنوع الحضاري والثقافي، ولها أبعاد جيوسياسية و استراتيجية جعلت منها منطقة قائمة على التفاعلات النشطة ما بين الوحدات السياسية المتوسطية، و جعلت منها ساحة للنزاعات والصراعات بينها، ويميّز منطقة المتوسط تنوعها ثقافي، ديني، عرقي، إثني وهوياتي بين ضفتين إحداهما أوروبية والأخرى عربية مغربية تتشارك فيها تركيا و مالطا و قبرص بحكم تموقعهم المتوسطي، كما عرفت الضفتين بتباين في الوضع السياسي والإقتصادي جعل منها حيز جغرافي مليئ بالتجاذبات والظواهر جديرة بالدراسة.

الفرع الأول: الأهمية الإقتصادية و السياسية و واقع التباين بمنطقة المتوسط.

إكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية إقتصادية و سياسية بالغة في خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة لما تتمتع به المنطقة في موارد طبيعية و طاوية، فالجزائر و ليبيا تعتبران من الأهم الدول الغازية و البترولية بعد دول الخليج العربي مما يعطيهما أهمية إستراتيجية على مستوى تجارة الطاقة الدولية، كما تعتبر قناة السويس و مضيق جبل طارق من المعابر ذات الأهمية الجيوسياسية في المنطقة وهذا لما يسهلانه لحركة نقل البترول و الغاز إلى كل من أوروبا و أمريكا، إضافة إلى أنابيب الغاز التي تمر في أعماق المتوسط و التي تعتبر شريان الحياة للقارة الأوروبية.(بوستي، حدادة، 2023).

إضافة لقطاع المحروقات نجد ثروات معدنية أخرى متنوعة كالحديد والمغنيزيوم والفوسفات، و تعتبر الجزائر ثاني بلد عربي في انتاج الحديد و الصلب، و تعتبر الجزائر، تونس، المغرب و مصر دول الأوائل عالميا في احتياطي الفوسفات، و تزخر المنطقة بمصادر ثروات معدنية كالرصاص واليورانيوم، و تعتبر دول حوض المتوسط رائدة أيضا فيما يتعلق بالثروة الحيوانية و السمكية و قطاع الزراعة، و قد كانت منطقة المتوسط و بالأخص الشق الأفريقي منها مصدرا أساسيا لنهضة أوروبا و إزدهارها سواء لما استفادت منه من موارد طبيعية و كذا إستغلال الموارد البشرية الأفريقية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الأوروبية كنتيجة للسيطرة الاستعمارية التي مارستها على بلدان جنوب المتوسط منذ القرن التاسع عشر، و يؤكد الباحثين في العلاقات الدولية و الشأن الأفريقي أن آثار الإستعمار الأوروبي لأفريقيا لم تنتهي بحصول الدول الأفريقية على إستقلالها، وهذا الطرح قد تجلّى في صورة التباين الإقتصادي و التنموي و المجتمعي بين ضفتي المتوسط، حيث طفت فكرة صدام الحضارات التي رافقت نهاية الحرب الباردة و بروز

أطروحة الغرب في مواجهة الشرق و الشمال في مواجهة الجنوب، و قد إنعكس هذا التصور النظري على الصورة النمطية للعلاقات السياسية و الاقتصادية بين ضفتي المتوسط و جعل من صدام الحضارات فكرة يمكن إسقاطها على واقع منطقة حوض المتوسط في ظل خطابات شجعت على الفكرة في شقّها المتطرّف، و بالتالي باتت دول جنوب المتوسط ترى الدول الأوروبية على أنها سبب تخلفها لما مارسته عليها من استعمار حال دون نجاحها في بناء دول مستقلة تتمتع بقدرة على بلوغ التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية ممّا أدى إلى مسار تخلفها.

لقد ساهمت أطروحة صدام الحضارات لصمويل هنتجتون وأطروحة فوكوياما نهاية التاريخ في تزايد حدة المواجهة بين الإسلام والمسيحية في المتوسط، أما نهاية الحرب الباردة فكانت هي أخرى بداية عهد جديد السيطرة الغرب على المتوسط في إطار سياسة ملئ الفراغ. (بوسني، حدادة، 2023).

كانت لأحداث 2011 و ما يعرف بثورات الربيع العربي إنعكاسا كبيرا على التفاعلات السياسية و الاقتصادية في حوض المتوسط، إذ أضحت المنطقة محور تفاعل القوى الدولية الكبرى و القوى الإقليمية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، الهجرة الأفريقية و ربطهما بنشاطات الإرهابية و جريمة المنظمة في دول جنوب المتوسط، كما أدى الوضع الأمني في مصر عقب توقّف المسار السياسي في ظل سقوط حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي و كذا الحرب الأهلية في ليبيا و توصيفها بالدولة الفاشلة، فشمال أفريقيا منطقة لها بعد جيوسياسي و إستراتيجي يجعلها قوة إقليمية، لكن الأحداث السياسية و اللإستقرار الأمني الذي تعيشه معظم دول المنطقة جعلها تعاني من أوضاع إقتصادية و إجتماعية هشة، إرتفاع مستوى الفقر، إرتفاع نسب البطالة، تنمية إقتصادية بطيئة، كلها أسباب جعلتها تمثّل بؤرة تهديد أمني إقليمي لحوض المتوسط و خطرا على الضفة الشمالية.

الفرع الثاني: واقع العلاقات المتوسطية في ظل التهديدات الأمنية المشتركة

إن درء التهديدات الأمنية المشتركة لأي نظام إقليمي يتطلّب وجود علاقات سياسية و تعاون إقليمي قائم على الإدراك بجديّة التهديد و إعتباره تهديدا وجوديا بالنسبة لمجموعة الدول المشاركة لإقليم جغرافي متعدد الوحدات السياسية، و هذا ما أطلق عليه باري بوزان بالمركب الأمني الإقليمي و يعني به "كافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي". (باله، 2020).

فبعد نهاية الحرب الباردة وبالأخص في المرحلة الموالية لهجمات 11 سبتمبر 2001 تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتصاعدت معها التهديدات الصادرة عن التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة، لم يقف الأمر عند تهديدات بل تصاعد ليصل إلى توجيه ضربات عسكرية وتنفيذ تفجيرات وتوسيع النشاطات لتشمل دول حوض المتوسط، تلتها إنضمام جماعات إرهابية من شمال أفريقيا و الساحل الأفريقي للقاعدة، بالموازاة كان لجماعة بوكو حرام في نيجيريا نشاطات تهدد الأمن و السلم الإقليميين، و مع بروز تنظيم الدولة أو ما عرف بداعش توالى هجمات والإختطافات في كل من مالي وليبيا وتشاد وغيرها من دول المنطقة، وفي نفس السياق واجهت الضفة الشمالية لحوض المتوسط أزمة تدفق اللاجئين الأفارقة الهاربين من ساحات الاقتتال في دول الساحل، و المهاجرين غير الشرعيين من دول الأفريقية و المغاربية المختلفة، كل هذه المتغيرات كانت سببا رئيسيا لفرض سياسات تعاون أورومتوسطي لصد خطر التهديدات اللاتماثلية التي باتت هاجس المجتمع الأوروبي و الشمال أفريقي.

عرفت نهاية الحرب الباردة مسارا جديدا لظاهرة الهجرة الأفريقية، خاصة بعد سقوط النظام الاشتراكي و تهوي النظم السياسية المؤيدة له خاصة في أفريقيا، مما جعل الوضع السياسي و الأمني القائم عبارة عن نزاعات سياسية و إنقلابات العسكرية و العديد من الدول تبعها أزمات إقتصادية، جعلت المواطنين الأفارقة يرجحون خيار الهجرة عبر قنوات غير رسمية كوسيلة لبلوغ ضفة المتوسط الشمالية، على الطرف الآخر كانت الدول الأوروبية تشهد أولى محاولاتها لأمننة الهجرة التي أضحت بالنسبة لهم تهديدا على الدول المتضررة منه وضع خطط صارمة للتصدي لها، كان السبب الأساسي لوضع سياسات أمنية لإدارة و الحد من الهجرة حروب البلقان التي نتج عنها تدفق عدد كبير من اللاجئين و المهاجرين من مناطق النزاع، إضافة إلى نزوح مئات الآلاف من المهاجرين إلى أوروبا الغربية بعد إنهاء الاتحاد السوفياتي مما جعل العديد من الدول و على رأسهم ألمانيا في مأزق مجتمعي تطلب التعامل معه.(بلعربي، 2019، ص 875.876)، و إلى غاية تأسيس الاتحاد الأوروبي كان التعامل مع قضايا الهجرة و سياسات إدارتها بشكل فردي، خاصة و أن العديد من الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ساهمت في تصاعد وتيرة الهجرة الأفريقية نحو أوروبا قصد إعمارها، و إعتبار الهجرة قضيق سوسيو-إقتصادية يمكن إدارتها. لكن بعد إنشأن الكيان الأوروبي المشترك أضحت الهجرة تهديدا وجوديا للإتحاد الأوروبي ككتلة سياسية و إقتصادية موحدة، مما جعل الإتحاد يباشر عملية إحتواء الظاهرة و تحديد سياسات أمنية مشتركة للتعامل معها كونها ظاهرة لاتماثلية مترابطة مع

تهديدات أخرى كالإرهاب و الجريمة المنظمة و في بعض الأحيان تكون مصدرا أساسيا لهما في توفير العنصر البشري لتنفيذ عمليات إجرامية داخل الإقليم الأوروبي.

وقد لعب خطاب زعيم المحافظين في الانتخابات العامة البريطانية سنة 2005 مايكل هوارد Howard Michael دورا هاما في دعم السياسات الأوروبية آنذاك لأمننة الهجرة و هذا بوصف المهاجرين و طالبي اللجوء بالإرهابي تصريحه: "نحن نواجه تهديدا إرهابيا حقيقيا في بريطانيا اليوم، تهديد لسلامتنا وطريقتنا في الحياة و حريتنا. لكن ليس لدينا أية فكرة على الإطلاق عن سيأتي إلى بلدنا أو يغادره. هناك ربع مليون طالب لجوء فاشل يعيشون في بلدنا اليوم، لا أحد يعرف من هم أو أين هم. لهزيمة التهديد الإرهابي نحن بحاجة إلى العمل وليس إلى القول، العمل يأتي بتأمين حدودنا". (بومدين، 2022، ص 95).

لقد كانت العلاقات الأوروبية متوسطة مبنية على ركنية أساسيين، أولهما العلاقات الثنائية ما بين دول حوض المتوسط الشمالية و الجنوبية فيما يخص قضايا و ملفات أمنية مشتركة، ثانيا كانت العلاقات الإقليمية التي كانت تجمع الإقليم المتوسطي للعمل المشترك للحد من تهديدات تمثالية معينة، فكانت بدايات سياسات تعزيز التعاون الأوروبي المتوسطي تتمثل في إعلان برشلونة 1995، و الذي تناول رفع مستوى الحوار السياسي و التعاون الأمني بين الدول الأوروبية و دول جنوب حوض المتوسط و الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الهجرة السرية نحو أوروبا و بناء مشروع تعاون ثنائي و جماعي للحد منها.

تلت إعلان برشلونة قمة تامبير 1999 و التي جاءت تصحيح مسار الإعلان الذي لاق إنتقادات واسعة خاصة من طرف دول حوض المتوسط، قمة تامبير لمعالجة قضايا الهجرة و اللجوء حيث كانت مقارنة أوروبية جديدة أساسها التركيز على مفاهيم حقوق الانسان، الديمقراطية، التنمية الاقتصادية و محاربة الفقر و إستتباب الأمن و السلم في الدول المرسلة و التي تعاني من الأزمات السياسية و الاقتصادية و وضع أمني متدهور. (فايزة، 2018، ص 186).

و إستمرت الجهود الإقليمية لضبط أجندة سياسية مشتركة للحد من الهجرة الأفريقية فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تصاعد وتيرة خطابات الكراهية و مظاهر الإسلاموفوبيا في أوروبا تم عقد لقاء 5+5 بتاريخ 23 نوفمبر 2004 ما بين كل من فرنسا، إيطاليا، مالطا، إسبانيا و البرتغال من الجانب الأوروبي، و الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب و موريتانيا من الجانب المغربي، حيث خلص اللقاء إلى تعزيز التعاون الأمني و حراسة الحدود البحرية و البرية للدول المرسلة و المستقبلية و تحديد آليات لضبط التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين.

ثم إنعقد المنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي 21 ماي 2005 كانت الغاية منه ترقية التعاون الأمني و السياسي المشترك و الحد من تهديد الهجرة الأفريقية تم إنشاء وكالة مراقبة الحدود الأوروبية مقرها بروكسل ولها فروع أخرى على مستوى أوروبا.

و إعتبرت القمة الافريقية الاوروبية التي انعقدت سنة 2010 من أهم المحطات في مسار التعاون الأوروبي المتوسطي و الأفريقي فيما يتعلّق موضوع الهجرة الأفريقية و الأمن المشترك و ضبط أجندة مشتركة لدرء المخاطر الأمنية الجديدة. (نادية، 2014، ص 109)

و قد إختارت أوروبا في تعاملها مع ملف الهجرة الأفريقية المقاربة الأمنية كقاعدة أساسية، حيث أنها قامت بزيادة مراكز إعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم في سواحل الضفة الشمالية للمتوسط، و هذا إستنادا إلى القانون الذي أقرّه البرلمان الأوروبي سنة 2008، و الذي يجيز إعتقال المهاجرين لفترة تدوم لغاية 18 شهرا قبل ترحيلهم لبلدانهم الأصلية و يخصّ هذا القانون فئة اللاجئين المرفوض طلباتهم و المهاجرين الذين لم يتمّ توثيقهم، و قد قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني إتفاق أوروبي غير ملزم يدعي لتشديد الرقابة على طلبات لمّ الشمل العائلي، و تبني منهاج الطرد و الترحيل، مع دفع مصاريف النقل لعودة المهاجرين لبلدانهم الأصلية، (فايزة، 2018، ص 186)،

المطلب الثاني: إنعكاسات الهجرة الأفريقية على المتوسط و سبل إدارتها.

بالنظر إلى التفاعلات الدولية المعاصرة و الازمات السياسية في كل من أفريقيا و الشرق الأوسط تظل قضية الهجرة غير الشرعية من أهم الملفات تداولاً على مستوى النظم السياسي أو التنظيمات الإقليمية و الدولية، و هذا لما سببته آثارها على المستوى الإقتصادي، الأمني و الإنساني.

حيث لاتزال قوافل الهجرة الأفريقية نحو أوروبا تشكّل تهديدا إنسانيا بالدرجة الأولى على أرواح المهاجرين و اللاجئين، خاصة في ظل إستغلالهم من طرف شبكات تهريب البشر، و كذا كونها تهديدا أمنيا مستمرا بات يشكّل معضلة أمنية أوروبا و مغاريا.

الفرع الأول: إنعكاسات الهجرة الأفريقية على مجتمعات المتوسط.

كوّنت التراكيمات التاريخية لمفهوم الهوية لدى المجتمع الأوروبي قناعة مفادها أنّ التعددية الثقافية الناتجة عن الهجرة الافريقية هي مشكلة بنيوية، تشكّل ضغطا على التوازن المجتمعي الأوروبي، خاصة و أن تجارب دمج المهاجرين في مجتمعات ديمقراطية باءت بالفشل حسب عدد من الدراسات الأوروبية، و هذا سببه الإختلاف العقائدي و الديني و الإيديولوجي، مما

يعيدنا إلى طرح باري بوزان و معالجته للهجرة كتهديد على الأمن المجتمعي الأوروبي و إشكالية "هم" و "نحن"، و لا ننكر أن التهديد لدى الرأي العام الأوروبي يتشكل في صورة نمطية أساسها البعد الديني و الثقافي الذي يعتبرها جس أمام الاتحاد الأوروبي خاصة و أن المسيحية تعتبر العمق الروحي للمجتمع الأوروبي على الرغم من إعتماها العلمانية و نظام فصل الدين عن الدولة.(سميرة، 2021، ص ص 180/184).

و تتجلى الآثار الاجتماعية في صور عديدة من أهمها الإخلال بالتوازن الديمغرافي في دول شمال أفريقيا و الدول الأوروبية المستقبلية للمهاجرين الأفارقة، ليبيا على سبيل المثال تعاني من توافد المهاجرين بصفة مؤقتة و دائمة مما جعلها تحصي أكثر من 44 جنسية داخل حدودها، و هذا ما أثر سلبا على النسيج الاجتماعي و الثقافي للسكان المحليين، بالمقابل تكشف العديد من التقارير أن 90% من المهاجرين في الغالب هم من الذكور مما يجعلهم عرضة للإنخراط في جماعات و تنظيمات إجرامية تهدد المجتمعات المستقبلية، و هذا ما جعل الظاهرة حلقة وصل ما بين ظواهر لائتمالية أخرى كالإرهاب و الجريمة المنظمة خاصة في ظل تنامي نشاطات شبكات تهريب البشر و استغلال المهاجرين في الأعمال الإجرامية و كذا تزايد عمليات المتاجرة بالأعضاء البشرية و التجارة الجنسية للنساء المهاجرات. من الجانب الإنساني شهد العقدين الأخيرين زيادة عدد الوفيات في عرض البحر المتوسط تشاركت فيها البروتوكولات الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة و كذا صعوبة المعابر البحرية كقنوات للهجرة، إجتماعيا كذلك تسبب ظاهرة زواج لمهاجرين بغية الإستقرار و التوثيق الرسمي في الدول المستقبلية هاجس المجتمعات في أوروبا و شمال أفريقيا إذ تنتهي جل العلاقات بنهاية مصلحة الاندماج و التوثيق القانوني مما يجعلنا أمام معضلة قانونية و مجتمعية تخص هذه الفئة.(شبيك، 2023، ص ص 134، 133)،

كذلك تترتب عن الهجرة الغير الشرعية أعباء مالية كثيرة للدول المستقبلية و دول العبور خاصة في ظل تزايد عمليات التدفق من غرب و شرق البحر الأبيض المتوسط، و هذا نظير عمليات دمج أعداد كبيرة من المهاجرين و اللاجئين بأسواق العمل في فترات زمنية محدودة، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تخصيص إعتمادات مالية هامة بهدف السيطرة على تدفق المهاجرين.

حيث تتمثل الأعباء المالية في كل من تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس وتعلم اللغة للمهاجرين إضافة إلى مصاريف تبدأ من 10 يورو لكل مهاجر يسكن في مراكز الاستقبال تبغلا أكثر من 300 يورو للذين يتم دمجهم ضمن برامج إيواء عائلية، و قد بلغت التكاليف الأولية حسب الإحصائيات في أول سنة من بداية البرنامج ما بين 8000 و 12000 يورو لكل مهاجر و طالب لجوء.

إلى جانب الأعباء المالية للهجرة الأفريقية على النظم السياسية الأوروبية نجد الخطر الإقتصادي الرئيسي و تقلص سوق الشغل بأوروبا حيث انه شهد إقبال غير متوقع من المهاجرين الذين أصبحوا ينافسون السكان الأصليين في فرص العمل، وأصبح هناك تفاوت كبير بين العرض و الطلب مما ساهم في إرتفاع البطالة في بعض الدول حيث بلغت نسبة 24.9% ، 22.3% البطالة في اليونان وفي إسبانيا سنة 2016. (دواجي، سنوسي، 2018، ص 164).

الفرع الثاني: قراءة في سياسات إدارة قضية الهجرة الأفريقية.

ترى الدول الأفريقية و المغربية أن الهجرة في بعدها الإيجابي هي مكسب لدولها وهذا من خلال الاستثمارات المالية التي يقوم بها المهاجرون في بلدانهم الأصلية، و قيمة التحويلات المالية بالعملة الصعبة التي تعتبر انتعاشا لإقتصاداتها الوطنية، كذلك في مجال السياحة فان غلبة المهاجرين يفضلون تقضية العطل في بلدانهم الأصلية مما ينعش الحركة المالية لها، لكن لا ننسى أن ضمن أنواع الهجرة المدروسة نجد هجرة الأدمغة و الشباب من ذوي الشهادات و التي تنعكس على مسارات التنمية في الدول المرسل، وهنا نرى أن إدارة الهجرة هي عملية مشتركة تقوم على التعاون و تكامل لإستراتيجيات داخلية وطنية تعنى بها الدول المرسل و سياسات الصّد و الضبط التي تعتمد عليها الدول الأوروبية لحماية أمنها المجتمعي. (ليندة، 2017، ص 190). مع ذلك لازلت قضية الهجرة تعتبر مشكلة أمنية لكلى الطرفين خاصة إذا رأينا حجم الإتفاقيات الثنائية القائمة بين دول ضفتي المتوسط، و حجم التشريعات المعمول بها في هذا الصدد، و على مدى العقدين الأخيرين قامت العديد من الإتفاقيات ما بين الجزائر و دول الضفة الشمالية ليبيا و إيطاليا، تونس و إيطاليا، المغرب و إسبانيا، بغية إرساء مناخ سياسي و إقتصادي في الدول المرسل، فالجزائر مثلا إنتهجت سياسات نوعية للحد من ظاهرة هجرة الشباب نحو أوروبا، كانت البدايات بسنّ إصلاحات سياسية برزت في توسيع الممارسة الديمقراطية للشباب و ترسيخ أفكار الحكامة و الديمقراطية التشاركية كجزء من الهندسة السياسية لهذه الدول، عصرنة و تنقيح سياسات التشغيل و دمج أصحاب الشهادات في مناصب عمل دائمة، و الأخذ بنظام عقود الإدماج. (نادية، 2014، ص 106).

من جهتها أدركت جميع الدول المغربية أنها أمام خطر يهدد نسيجها الإجتماعي مما يستدعي لمعالجة القضية في إطارها الوطني و تنمية التعامل معها إقليميا في إطار التعاون الإقليمي، خاصة رفض جماعي لسياسات الإتحاد الأوروبي المشجّع للهجرة الإنتقائية للكفاءات دون غيرها، و التي جعلت من الدول الأفريقية و المغربية أمام تحدي ضعف و هشاشة برامجها

التنموية في ظل نزوح الأدمغة لأوروبا، كذلك هنالك إتفاق أفريقي و مغاربي على تبني إصلاحات إجتماعية، إقتصادية و سياسية على مستوى نظمها لضمانها تحسين الوضع المعيشي و المالي لمواطنيها، وتشجيع لمبادرات التعاون الأمني فيما يخص حماية الحدود و محاربة شبكات التهريب و الجريمة المنظمة التي تعتبر مصدر لتنامي الظاهرة.(نادية،2014، ص 107).

مع كل الإجراءات الصارمة لدرئ خطر الهجرة الأفريقية إلا انه لا تزال هنالك فجوة في التعامل مع القضية إذا أن قناعة راسخة أنّ أمن أوروبا من أمن جنوب حوض المتوسط و ان التعامل مع القضية أمينا فقط لن ينهي التهديد، حيث هنالك مخاوف من أن تكون العقيدة الأمنية الأوروبية هي المحركة لنماذج تعاون كالإتحاد لأجل المتوسط و يصبح أداة لتكريس السياسات الأوروبية فقط دون غيرها في مجال الامن والهجرة والتي تنظر لدول الجنوب المتوسطي كحزام أمني لتطويق واحتواء تهديدات جنوب المتوسط. حيث أن فشل إعلان برشلونة لوضع تعاون فعليّ لصد التهديدات الامنية في المتوسط جعل من صناع القرار الأوروبيين يركزون في مقاربتهم لعمل الإتحاد من أجل المتوسط على الإنطلاق من مرتكزات تفاهم مشتركة ما بين الدول المعنية بالقضايا الأمنية وتأجيل الخلافات السياسية بينها. (. (ليندة، 2017، ص180).

فحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2018 فإن ثلثي مهاجري العالم أي ما يعادل 78 مليون مهاجري يعيشون في أوروبا سنة 2017 حيث إرتفعت ب3 ملايين مهاجر عن سنة 2015، و بالنظر لإحصائيات أروستات فإن سنة 2017 شهدت لوحدها دخول 2.4 مليون مهاجر إلى دول الإتحاد في إرتفاع يقدر ب400.000 مهاجر عن 2016، و تشير الدراسات أن تدفق المهاجرين و اللاجئين لأوروبا مستمر منذ سنة 1990 ولم يشهد أي تراجع وهذا في ظل كل السياسات و الجهود الأورو متوسطية المتعلقة بقضية الهجرة، وهذا ما يؤكّد عدم فعالية هذه السياسات في السيطرة على هذه الظاهرة من خلال فشلها في تحقيق أهدافها المسطرة.(بلعربي، 2019، ص 889)

و نرى أن جلّ الإجراءات المتبعة من تجسيد إتفاقية فضاء شنغن، نظام معلومات التأشيرات، و نظام دخول و خروج EES، و النظام الأوروبي لحماية الحدود، كذلك نجد فرونتكس Frontex وهي الوكالة الأوروبية لإدارة و التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و عدد من إجراءات و آليات أخرى كانت تحاول معالجة المشكل الأمنية ضمن حدود أوروبا و الضفة الشمالية للمتوسط دون الرجوع لأسباب و دوافع الهجرة الأفريقية و العمل على بناء تعاون إقليمي قاريّ لبعث الشراكة الإقتصادية و التنموية لسد هوة التباين ما بين ضفتي المتوسط.

خاتمة:

و بالنظر إلى الدوافع المسببة للهجرة الأفريقية نرى أن أهمها يتمحور في إتساع الهوة ما بين ضفتي المتوسط، و بروز أوجه التباين الإجتماعي، الإقتصادي و السياسي بين الضفتين مما جعل الأفراد أمام خيار الهجرة سواء في صورتها النظامية و التي تتمثل في هجرة الأدمغة و الشباب من ذوي الشهادات و الخبرات المهنية العالية، وكذا المستثمرين وأصحاب المشاريع الذين لم يجد بيئة تحفيزية في بلدانهم، و في صورتها غير الشرعية و التي تتمثل في أنواع النزوح و الهجرة لأوروبا الغربية عبر مسالك و طرق تشوبها المخاطر، و نلاحظ إرتفاع نسب المهاجرين في العقدين الأخيرين في ظل وجود هبة أوروبية لضبط سياسات أمنية للحد من الظاهرة، غير أن إنحصار التصوّر الأوروبي في جانب حماية الأمن المجتمعي و الإقتصادي الأوروبي فقط دون البحث في حلول جذرية للظاهرة في جانبها التنموي و السياسي و الأمني على مستوى الدول المرسلّة، جعل من جهود و سياسات الدول في مجابهة هذه الظاهرة يزداد صعوبة خاصة و أن الوضع الأمني و الصحي و المناخي في أفريقيا يزداد سوءاً، و الأوضاع السياسية الإقتصادية الهشة التي جعلت من دول جنوب الصحراء و بعض الدول المغاربية أمام هاجس الدولة الفاشلة و فقدان السيطرة على مراقبة حدودها السياسية و إستتباب الأمن و السلم داخليا. هذا و تتطلّب الهجرة الأفريقية آليات تكاملية ما بين الوحدات السياسية الأوروبية و الأفريقية، و جميع الفواعل الدولية و الإقليمية، المشاركة في دعم سياسات و إصلاحات النظم السياسية للدول الأفريقية التي تعاني من هشاشة في نظامها الإقتصادي، و مراجعة للخريطة الأمنية في المنطقة، بالمقابل تحيين إستراتيجيات الحد من زيادة تدفق المهاجرين على السواحل الأوروبية.

المراجع:

1. مارتن غريفيثس، تيري أوكالاها، (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة.
2. سيد أحمد قوجيلي، (2014)، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية.
3. سيد أحمد قوجيلي، (2012)، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.
4. حسام حمزة، (2011)، الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

5. ختوافيزة، (2018)، الهجرة غير الشرعية في السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بعد الحراك العربي دراسة حالة دول جنوب المتوسط، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
6. زموري ليندة، (2017)، سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2000/2024، قسم التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
7. سليمان سميرة، (2021)، أمننة قضية الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
8. بوحنية قوي، (2023)، الهجرة القسرية: لماذا تعتبر تهديداً هيكلياً لأفريقيا؟، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص 17/01.
9. محمد حسان دواحي، محمد سنوسي، (2018)، مجلة قانون العمل و التشغيل، الأضرار الإقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر، العدد 5، ص ص 170/157.
10. سعاد فرج علي شبيك، (2023)، مجلة كلية الأدب جامعة بنغازي، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي "دراسة تحليلية"، العدد 55، ص ص 144/114.
11. شادي إبراهيم، (2023)، الهجرة السرية الأفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص 15/01.
12. وليد رشاد محمود، صبيح قنصوة، (2023)، دوافع و تأثيرات ظاهرة الهجرة غير المشروعة لمصر و على الأمن الوطني المصري، مجلة الدراسات الأفريقية، (مجلد 45)، العدد 01، ص ص 715/673.
13. العربي بومدين، (2022)، إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي: الأمننة وسياسات الهجرة غير الشرعية في المتوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (المجلد: 06)، العدد 02، ص ص 106/92.
14. علي بلعربي، (2019)، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة يتأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، (المجلد: 10)، العدد 02، ص ص 898/870.

15. عدنان زروقي، (2021)، الأمنمجال للتنافس في ظل التهديدات الالتمائلية: تغليب أمن الدولة على حساب أمن الأفراد، مجلة السياسية العالمية، (المجلد:5)، العدد3، ص332/312.
16. الطاهر بن عبد الرحمان، شينون سيد اعمر، (2019)، الهجرة غير الشرعية: الآثار النفسية، الاجتماعية و الانسانية. حوليات جامعة الجزائر1، العدد33، ص606/581.
17. رشيدة عمارة ياس الزيدي، هيمن رؤوف سلام، (2022)، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية، (المجلد الخامس)، العدد الثاني، ص ص 34/11.
18. أيت عبد المالك نادية، (2014)، الآليات الوطنية و الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون، العدد02، ص ص114/99.
19. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، (2024)، تقرير جديد عن الهجرة في أفريقيا: الصراع مع صدمات المناخ المتزايدة محركان للزوح، <https://mena.iom.int/ar/news/tqyr-jdyd-n-alhjrt-fy-afryqya-alsra-m-sdmat-almnakh-almatzaydt-mhrkan-llnzwh>
20. صباح بالة، الموسوعة السياسية، المركب الأمني الاقليمي، تاريخ التصفح: 2024/10/09، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A#google_vignette
21. موقع منظمة الأمم المتحدة، (2024)، اللاجئين و المهاجرون، تاريخ التصفح: 2024/10/14، <https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions>
22. توفيق بوسني، سهام حدادة، (2023)، التهديدات الأمنية الالتمائلية في المتوسط: الواقع وأليات المواجهة، موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، تاريخ تصفح الموقع: 2024/09/05، <https://mediterraneanccs.uk/2023/02/23/des-menaces-asymetriques-de-securite>

References in foreign language:

23. Marianne STONE,(2009),Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis,SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1,Issue9.
24. Altan Aktaş, (2011),Güvenikleştirme Yaklaşımı, (Cilt1), Sayı 2, p p 07/47.
25. Sertif Demir, (2022), REVISITING THE ENVIRONMENTAL SECURITY IN TERMS OF EVOLUTION PROCESS, ULUSLARARASI KRİZ VE SİYASET ARAŞTIRMALARI DERGİSİ, 6 (1), 115-135.
26. Güldem Özatağan, Hanifi Kurt, Zeynep Özen, Feride Aksu Tanık,(2020), Sivil Alanın Kapanışında Güvenikleştirme Söylem ve Pratiklerinin Rolü Kuramsal Çerçeve, Türkiye, Türkiye İnsan Hakları Vakfı.
27. Hisarlıoğlu, Fulya, “Güvenikleştirme”, Güvenlik Yazıları Serisi, No.24, Ekim 2019. 10/10/2024 https://trguvenlikportali.com/wp-content/uploads/2019/11/Guveniklestirme_FulyaHisarlioglu_v.1.pdf
28. Nebi Miş,(N D)Güvenikleştirme Teorisi ve Siyasal Olanın Güvenikleştirilmesi, Dergipark, Sayfa 345-383, <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/17786>
29. Tamer, Mehmet. (2020). Göç, göçün nedenleri ve uluslararası göç üzerine kavramsal bir analiz. Journal of Social and Humanities Sciences Research, 7(60), 2808/2818.
30. Yavuz Akbulak, (2024), Yasadışı Göçün Avrupa ve Kuzey Amerika ile Bunların Yerleşik Ulusları Üzerindeki Etkisi, 11/10/2024: <https://legal.com.tr/blog/ekonomi/yasadisi-gocun-avrupa-ve-kuzey-amerika-ile-bunlarin-verlesik-uluslari-uzerindeki-etkisi/>
31. Ersin Yalçın, Furkan Şen,(2007),Küreseleşmenin karanlık Yüzü : yasa dışı göç hareketleri ve insan kaçakçılığı suçu, uluslararası suçlar ve tarih dergesi, sayı(3-4),p p121/158.
32. Eren Alper Yılmaz , Yunus Emre Özer,(2020), İtme çekme kuramı bağlamında türkiye’deki suriyelilere yönelik bir alan araştırması: aydın ili örneği. Gümüşhane Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 13(1), 282-295.
33. Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A., & Taylor, J. E.(2014), Uluslararası göç kuramlarının bir Değerlendirmesi, Cilt: 1, Sayı:1, sf. 11/46